

اسم الباحث:
ماجد سعد القرني
اسم المقرر:
قضايا بحثية



chrome-

**extension://efaidnbmnnnibpcaj
pcglclefindmkaj/https://systems
.uomisan.edu.iq/cv/uploads/files
/vfq6ckha2_ry81s.pdf?**

العنوان: التزامات الدول عن النفايات الإلكترونية في القانون الدولي العراق أنموذجا
الباحثة: هبة جاسم محمد العلاك.
سنة النشر: ٢٠٢٣

العنوان:

العنوان يعكس موضوعًا حديثًا وذو صلة مباشرة بالقانون الدولي البيئي، كما أنه يربط الإطار النظري بتطبيق عملي على حالة العراق، مما يمنح البحث قيمة تطبيقية واضحة. إلا أن تركيب العنوان يبدو طويلًا نسبيًا، وكان من الممكن صياغته بصيغة أكثر مباشرة مثل: "التزامات الدول في التعامل مع النفايات الإلكترونية وفق القانون الدولي: دراسة حالة العراق". مع ذلك، يبقى العنوان شاملاً وواضحًا ويمثل محتوى البحث بصورة دقيقة.

المقدمة:

المقدمة تعرض الموضوع بطريقة جيدة وتبرز خطورة النفايات الإلكترونية كونها أحد التحديات البيئية المتنامية عالميًا. نجحت الباحثة في تهيئة القارئ لفهم السياق القانوني والدولي للمشكلة، غير أن المقدمة كانت ستكتسب مزيدًا من القوة لو تضمنت أرقامًا وإحصاءات حديثة حول حجم النفايات الإلكترونية عالميًا وفي العراق؛ لأن ذلك يمنح أهمية البحث بعدًا واقعيًا ومُعزِّزًا بالأدلة. كما أن الانتقال من الجوانب العامة إلى الخاصة كان مناسبًا، لكنه يحتاج إلى صياغة أكثر ترابطًا بين فكرة وأخرى.

مشكلة الدراسة:

مشكلة الدراسة صيغت حول ضعف التزام الدول — ومنها العراق — بالمعايير الدولية لإدارة النفائات الإلكترونية المشكلة واضحة، لكن حبذا لو تمت صياغتها بصيغة سؤال بحثي شامل يوضح العلاقة بين القانون الدولي والواقع العراقي، مثل السؤال عن الفجوة بين الالتزامات النظرية والتطبيق الفعلي. كما كان من الضروري الإشارة إلى أسباب تفاقم المشكلة داخل العراق، سواء على مستوى التشريعات أو القدرات المؤسسية.

أهمية الدراسة:

تُعد أهمية الدراسة أحد أبرز النقاط القوة، إذ تنطلق من واقع عالمي يتمثل في تنامي النفايات الإلكترونية، ومن حاجة العراق إلى تطوير تشريعاته البيئية. ولكن كان من الأفضل التمييز بوضوح بين أهمية الدراسة النظرية (سد فجوة معرفية، تطوير الإطار القانوني) والعملية (دعم صنّاع القرار، وضع سياسات بيئية جديدة) ورغم ذلك، فقد أبرزت الباحثة أهمية الموضوع في إطار حماية البيئة والصحة العامة.

أهداف الدراسة:

الأهداف جاءت عامة ومباشرة، وتتمثل في توضيح التزامات الدول في القانون الدولي، وبيان موقع العراق من هذا الإطار. إلا أن الصياغة كان يمكن أن تكون أكثر تحديداً، عبر تضمين أهداف تحليلية مثل: تقييم اتفاقية بازل من حيث فعاليتها في معالجة النفائات الإلكترونية، أو تحليل مدى توافق التشريعات العراقية معها. الهدف التطبيقي ظهر واضحاً، لكن تنسيق الأهداف في صورة نقاط محددة يسهل قياسها كان سيزيد من جودة الجزء.

مفاهيم وتعريفات الدراسة:

عرض المفاهيم بدا جيداً، لكنه يحتاج إلى مزيد من التعمق، خاصة أن مفهوم "النفائات الإللكترونية" يختلف بين المنظمات الدولية. بعض التعريفات جاءت من مصادر قانونية، وبعضها من مصادر تقنية، وهو أمر جيد، لكن كان من الضروري توضيح سبب اختيار تعريف معين دون آخر كما أن مصطلحات مثل "الالتزامات الدولية" و"المسؤولية البيئية" تحتاج إلى ضبط اصطلاحي واضح لأنها مشمولة ضمن الإطار القانوني العام.

الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة كانت مناسبة وموزعة بين العربية والأجنبية. الباحثة أظهرت اطلاعًا على الجهود الدولية، ولكن كان هناك تركيز أكبر على البعد القانوني دون مزج كافٍ مع الدراسات البيئية والتقنية للنفايات الإلكترونية. كما أن الترتيب كان يمكن أن يكون موضوعيًا: مثل تصنيف الدراسات إلى (قانونية – بيئية – تطبيقية). ويلاحظ أن الربط بين الدراسات السابقة ومشكلة الدراسة لم يكن واضحًا بما يكفي، وكان من الأفضل توضيح الفجوة البحثية التي لم تتناولها الدراسات قبل هذا البحث.

فرضيات الدراسة:

الفرضيات جاءت عامة ومقاربة للواقع، لكنها أقرب إلى توقعات بحثية أكثر من كونها فرضيات قابلة للاختبار. كان من الضروري صياغة فرضيات دقيقة مثل: «هناك قصور في التشريعات العراقية مقارنة بالاتفاقيات الدولية»، كما أن غياب متغيرات قابلة للتحليل الإحصائي يجعل الفرضيات أقرب إلى الاستنتاجات القانونية منها إلى الفرضيات البحثية بالمعنى التقليدي.

نموذج الدراسة:

البحث ذي طبيعة قانونية تحليلية، لذا فالنموذج كان يمكن أن يُعرض في شكل يوضح العلاقة بين: الاتفاقيات الدولية → التزامات الدول → التطبيق العراقي → الفجوات القانونية لكن يبدو أن النموذج لم يتم تقديمه كإطار تصوري بصري، وهو ما يقلل من الوضوح في عرض العلاقات بين المتغيرات القانونية والمؤسسية.

منهجية الدراسة:

المنهجية القانونية التحليلية مناسبة تمامًا لطبيعة الموضوع. تم استخدام منهج تحليلي يعتمد على استقراء النصوص القانونية الدولية والوطنية إلا أن الباحثة لم تحدد بدقة حدود المنهج ومن ثم لم تذكر الأدوات التحليلية المستخدمة (تحليل محتوى تشريعي، مقارنة قانونية)، كما أن منهج دراسة الحالة للعراق لم يتم تفصيله بما يكفي، خاصة فيما يتعلق بالمصادر الوطنية الرسمية.

التحليل الإحصائي:

يبدو أن الدراسة يغلب عليها الطابع القانوني النظري، وبالتالي لم تتضمن تحليلاً إحصائياً بمعناه المنهجي عدم وجود بيانات رقمية أو مسوحات ميدانية يجعل هذا الجزء ضعيفاً، إذ كان من الممكن الاستفادة من الإحصاءات العالمية أو الإقليمية، مثل تقارير الأمم المتحدة بشأن النفايات الإلكترونية، لتدعيم التحليل القانوني بأدلة كمية.

مناقشة النتائج:

ناقشت الباحثة النتائج بأسلوب قانوني، لكنها ركزت على توصيف الواقع أكثر من تفسيره، كان من الأفضل ربط النتائج مباشرة بفرضيات الدراسة وإظهار مدى تحققها التحليل افتقر إلى مقارنة بين العراق والدول الأخرى، وهو أمر مهم لإبراز موقع العراق ضمن الالتزامات الدولية، ورغم ذلك فقد أظهرت النتائج وجود فجوة واضحة بين التشريعات العراقية ومتطلبات الاتفاقيات الدولية.

التوصيات:

التوصيات جاءت منطقية خاصة تلك المتعلقة بضرورة تطوير التشريعات البيئية، وتطوير الرقابة على إدارة النفايات الإلكترونية إلا أن بعض التوصيات جاءت عامة مثل الدعوة إلى "تعزيز التعاون الدولي"، وكان من الأفضل صياغة توصيات تنفيذية مثل: إنشاء مراكز متخصصة لمعالجة النفايات الإلكترونية، أو تحديث التشريعات بما يتوافق مع اتفاقية بازل، كما أن ترتيب التوصيات بحسب الأولوية كان سيزيد من قيمتها العملية.